في نقاشات ودفاعات مطولة شهدتها جلسة الأمس

# قاعة عبدالله السالم تبرز من جديد نصاعة الديمقراطية الكويتية

■ الغانم: استجواب العدساني لوزير الداخلية كان راقيا من الطرفين وتم تقديم طلب طرح الثقة

الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

■ من يقول إن الوزيرة أعلنت استقالتها فهذا صحيح ولكن بالنسبة لي لا أتعامل إلا مع الكتب الرسمية

■ الفضالة: وزير الداخلية لم يوفق في الرد على محاور استجوابه

■ الشطي: جنان بوشهري وزيرة إصلاحية ودفعت ثمن تصديها للفساد

■ الفضل: استجواب الطبطبائي لوزيرة الأشغال اتسم بالرقي من الطرفين

الطبطبائي يستجوب بوشهري

بوشهري تفند بنود استجوابها


العدساني يطرح بنود استجوابه


الشيخ خالد الجراح يرد على العدساني

أحمد الفضل

يوسف الفضالة

خالد الشطي

اقتناعه بردود وزير الداخلية على محاور الاستجواب وخاصة في هاتين النقطتين، مضيفا انه "بكل محبة أعلن وقوفي مع طرح الثقة بوزير الداخلية واتمنى له كل التوفيق سواء استمر أو رحل بطرح ثقة أو باستقالة".

وقال إنه لم يقم يوما بتجريح الوزير خالد الجراح وان الموضوع ليس شخصيا، مضيفا "ان من لا يتحمل الانتقاد فعليه الجلوس في بيته".

من ناحيته اشاد النائب خالد الشطي بجهود وزيرة الأشغال وزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.جنان بوشهري في مكافحة الفساد بالتصدي لتمرير مناقصات لشركات ومتنفذين، واسترداد ملايين الدنانير لميزانية المال العام، وإيقاف الشركات والمكاتب الهندسية الفاسدة التي ساهمت في تطاير الحصى وتكسير الطرق.

واستغرب الشطي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن الوزيرة عندما أرادت إصلاح الوضع والشوارع قاموا بمحاسبتها مشيرًا إلى أن الخلل جاء من عهد وزراء آخرين والوزيرة هي من تصلح الضرر لكن يأتي مجلس الأمة المنتخب من الشعب يشفيه الحكومي والمعارض ويوقف هذه الإجراءات الإصلاحية.

واضاف انه على الشعب الكويتي أن يعي أن النهج الإصلاحي ممارسة وليس كلاما فالوزيرة تدافع عن المال العام وهي من قام بتحصيل الأموال العامة ثم يأتي نواب ويطرحون الثقة بها وهذه مفارقة غريبة.

واعتبر الشطي ان فساد الحكومة واضح وبين للجميع وتستطيع مواجهته من خلال الإجراءات القانونية والدستورية، مشيرًا إلى أن ما حدث في استجواب الوزيرة بوشهري أظهر وجهًا آخر للفساد يحتاج إلى مواجهة.

واعرب عن اعتقاده بأن خطوات الفساد السياسي في الكويت أسرع من دعاوى الإصلاح، مؤكدًا أن الوزيرة عبرت بشكل صائب في وصف هذا الاستجواب عندما قالت إن الشركات أقوى معتبرًا أن الوزيرة دفعت ثمن استردادها للأموال العامة.

على صعيد آخر علق بعض النواب على استجواب وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح تعليقات متباينة، فمن جهته أعلن النائب يوسف الفضالة تأييده الطلب المقدم من عشرة أعضاء لطرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح، معتبرًا أن الوزير لم يوفق في الرد على محاور استجوابه.

وقال الفضالة في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن ما حصل في جلسة أمس من تقييم لوزيرة الأشغال العامة وزيرة الإسكان د.جنان بوشهري وما أعقبه من تقديم طلب طرح ثقة وإعلان الوزيرة استقالتها، كل ذلك مرتبط باستجواب وزير الداخلية والصراع الدائر داخل الفريق الحكومي.

وأضاف أن "الشعب الكويتي كاملا يجب أن يعرف حقيقة أن ما يحصل من صراع في الحكومة يجب ألا يستمر، ونؤيد استقالة الوزيرة ولكن أيضا ما حصل في استجواب وزير الداخلية واضح انه نتاج صراع بدا يظهر للعلن.

وأكد أن تأييده طرح الثقة بوزير الداخلية ليس فقط بسبب الأمور التي تناولها استجوابه، بل لدلائل كثيرة على مر السنوات الماضية، مضيفا ان البلد بحاجة إلى إدارة قوية وليس حكومة بهذا الشكل وزراؤها يضربون بعضهم البعض ويحاولوا جر مجلس الأمة لهذا الصراع.

وناشد الفضالة سمو أمير البلاد بإقالة الحكومة كاملة، لعدم إمكانية استمرارها في ظل صراع داخلي قائلا "رسالتنا لك يا صاحب السمو بأننا نريد أن يتم حل هذه الحكومة وتنتهي المشاكل الموجودة بها".


يوسف الفضالة


خالد الشطي

ابرزت قاعة عبدالله السالم البرلمانية من جديد أمس متانة ونصاعة الديمقراطية الكويتية ومقامها السامي في نقاشات ودفاعات مطولة بين نواب الأمة والوزراء.

وشهد مجلس الامة في جلسته العادية مناقشة استجوابين الاول موجه لوزيرة الاشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاسكان الدكتورة جنان رمضان والثاني لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح في حين رفع استجواب ثالث من النقاشات لوزير المالية الدكتور نايف الحجرف لاستقالته من الحكومة.

من جهته قال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم إن استجواب النائب رياض العدساني لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح كان راقيا من الطرفين وانتهى إلى تقديم طلب طرح الثقة بالوزير، مبينا انه سيتم التصويت على الطلب في جلسة خاصة يوم الاربعاء المقبل.

واضاف الغانم ان استجواب النائب عمر الطبطبائي لوزيرة الاشغال وزيرة الدولة لشؤون الإسكان الدكتورة جنان بوشهري انتهى ايضا إلى تقديم طلب طرح الثقة بالوزيرة، مشيرا إلى أن جلسة التصويت على الطلب قائمة حتى يتم إبلاغه رسميا باستقالتها.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الامة أمس عقب انتهاء الجلسة "في بداية جلسة اليوم كان هناك قسم لرئيس ديوان المحاسبة أمام المجلس وبعد ذلك قمنا بزيارة صاحب السمو امير البلاد وأتمنى للأخ فيصل الشايع كل التوفيق وان يعينه الله سبحانه وتعالى في أداء مهمته على أكمل وجه إن شاء الله، وكلي امل أن يكون عند حسن الظن".

وذكر انه بعد الانتهاء من البنود الاساسية من الرسائل الواردة والاسئلة والاحالات تم رفع استجواب وزير المالية من جدول الاعمال ولذلك لتقديمه استقالته، مضيفا "تهنئه بمنصبه الجديد كامين عام لدول مجلس التعاون الخليجي ونتمنى له كل التوفيق وكلي ثقة بانه سيمثل الكويت خير تمثيل".

وقال الغانم إن استجواب وزيرة الأشغال وزيرة الدولة لشؤون الإسكان الدكتورة جنان بوشهري انتهى إلى تقديم طلب من عشرة نواب لطرح الثقة بالوزيرة، موضحا "ما عدا ذلك من طلبات ترونها في وسائل التواصل الاجتماعي أو غيرها فهي طلبات غير رسمية وغير لائحية وغير صحيحة مع كامل احترامي وتقديري لمن يوقع هذه الطلبات لكنها لم تقدم لي ولو قدمت لتسلمتها".

واوضح الغانم انه وفقاً للائحة يجب أن يكون هناك طلب واحد يقدم وبعد ذلك يكون التصويت، لذلك عادت الجلسة علنية.

وأكد الغانم أن الاستجواب كان راقياً من الطرفين وانتهى بتقديم 10 نواب طلبا لطرح الثقة بالوزير، مضيفا "أعلنت أني سأدعو إلى عقد جلسة خاصة يوم الأربعاء المقبل للتصويت على الطلب في نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية".

وأوضح الغانم "هناك بنود تأخرت وهي اللجان المؤقتة ولجان التحقيق وفي الجلسة الخاصة سأطلب إدراج بند آخر حتى نقر موضوع اللجان المؤقتة ولجان التحقيق حتى تبدأ عملها ولا تتعطل خاصة أن المجلس اخذ قرارا بعدم عقد جلسة الغد وتعويض انتخابات اللجان في الجلسة الخاصة".

من جانبه أشاد النائب أحمد الفضل بالطرح الراقي لوزيرة الأشغال وزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.جنان بوشهري والنائب عمر الطبطبائي خلال استجواب الأمس، فيما أعلن وقوفه مع طرح الثقة بنائب رئيس الوزراء، وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح.

وقال الفضل في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن رد الوزرة بوشهري على المحاور اتسم بالقوة والرد بشكل موضوعي دون تجنٍ وكشفت عما حدث أثناء عملها في الوزارتين، موجهًا الشكر إلى المستجوب على أدبه في طرح المواضيع وتحليه بالموضوعية.

وأبدى الفضل استياءه من طرح الثقة بالوزيرة، مؤكدًا أنه تم إبعاد من حاول حماية المال العام وأن هذا يؤسس لمبدأ خطير في العمل البرلماني.

وتساءل أين اخفقت الوزيرة في الإجابة وفي أي نقطة؟ معتبرًا أن هذا بمنزلة انتصار مؤقت لكل الشركات الفاسدة والمقاولين الفاسدين وان كان ذلك ليس قصد مقدم الاستجواب، لكن هذه نتائجه للأسف حيث إن الرابح الأكبر ليست الكويت ولا المال العام.

ورأى أن الذي حدث هو تضحية بالوزيرة حتى لو كانت بريئة وعلى حق، حماية لمصالح بعض الفاسدين.

وأبدى الفضل احترامه لآراء النواب واختياراتهم، مضيفًا لكن هناك بعض الآراء الخاطئة قد تؤدي إلى عزوف الوزراء المتمكنين من أصحاب الخبرات والمهنيين والمصلحين.

وفيما يخص استجواب وزير الداخلية قال الفضل إن هذا الاستجواب بالنسبة لي بدأ منذ ما يقارب ٩٨٥ يوم مضت عندما وجهت أول سؤال برلماني إلى وزير الداخلية في تاريخ ٢/٣/٢٠١٧ عن الحسابات الوهمية والتي وصلت إجابتها مبهمة وغير واضحة المعالم.

وقال الفضل إنه التقى عدة مرات بالوزير وأركان وزارته حول هذا الموضوع حيث تمخضت تلك اللقاءات عن وعود لم ينجز منها شيء.

وأضاف أنه أرسل رسالة واردة تتحدث عن الحسابات الوهمية وأبدى رأيه واستمع لردود وزير الداخلية الذي التقاه في شهر يناير الماضي ومنذ ذلك الوقت إلى اليوم هذا هو حال الحسابات الوهمية ولم يتغير شيء.

وأكد أنه لم يوافق على سرية الجلسة خاصة أنه من أوائل النواب الناس الذين لم يقبلوا بسرية الاستجواب إضافة إلى أنه أول من تقدم برسالة واردة علنية في هذا الشأن.

وأشار إلى أن الاستجواب تكون من محور واحد به عدة موضوعات، لا يهمه منها إلا موضوعين أولهما مسؤولية وزارة الداخلية عن هرب المطلوبين على ذمم قضايا مالية ونصب واحتيال والموضوع الآخر هو الحسابات الوهمية.

وقال الفضل "كنت أتمنى الاستماع لرد مقنع من وزير الداخلية يوحي لنا أن الوزير فهم الآن مغبة ترك هذا الأمر وترك أمر الحسابات الوهمية".

وأضاف أنه كان يتمنى أن يحل الوزير تلك المشكلة أمام العلن إلا أنه ساق تبريرات غير قانونية وفي الاستجواب أمس لم يرد على هذه النقطة وتجاهلها.

وأعلن الفضل عدم رضاه وعدم اقتناعه بردود وزير الداخلية على محاور الاستجواب وخاصة في هاتين النقطتين، مضيفا انه "بكل محبة أعلن وقوفي مع طرح الثقة بوزير الداخلية واتمنى له كل التوفيق سواء استمر أو رحل بطرح ثقة أو باستقالة".

وقال إنه لم يقم يوما بتجريح الوزير خالد الجراح وان الموضوع ليس شخصيا، مضيفا "ان من لا يتحمل الانتقاد فعليه الجلوس في بيته".

من ناحيته اشاد النائب خالد الشطي بجهود وزيرة الأشغال وزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.جنان بوشهري في مكافحة الفساد بالتصدي لتمرير مناقصات لشركات ومتنفذين، واسترداد ملايين الدنانير لميزانية المال العام، وإيقاف الشركات والمكاتب الهندسية الفاسدة التي ساهمت في تطاير الحصى وتكسير الطرق.

واستغرب الشطي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن الوزيرة عندما أرادت إصلاح الوضع والشوارع قاموا بمحاسبتها مشيرًا إلى أن الخلل جاء من عهد وزراء آخرين والوزيرة هي من تصلح الضرر لكن يأتي مجلس الأمة المنتخب من الشعب يشفيه الحكومي والمعارض ويوقف هذه الإجراءات الإصلاحية.

واضاف انه على الشعب الكويتي أن يعي أن النهج الإصلاحي ممارسة وليس كلاما فالوزيرة تدافع عن المال العام وهي من قام بتحصيل الأموال العامة ثم يأتي نواب ويطرحون الثقة بها وهذه مفارقة غريبة.

واعتبر الشطي ان فساد الحكومة واضح وبين للجميع وتستطيع مواجهته من خلال الإجراءات القانونية والدستورية، مشيرًا إلى أن ما حدث في استجواب الوزيرة بوشهري أظهر وجهًا آخر للفساد يحتاج إلى مواجهة.

واعرب عن اعتقاده بأن خطوات الفساد السياسي في الكويت أسرع من دعاوى الإصلاح، مؤكدًا أن الوزيرة عبرت بشكل صائب في وصف هذا الاستجواب عندما قالت إن الشركات أقوى معتبرًا أن الوزيرة دفعت ثمن استردادها للأموال العامة.

على صعيد آخر علق بعض النواب على استجواب وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح تعليقات متباينة، فمن جهته أعلن النائب يوسف الفضالة تأييده الطلب المقدم من عشرة أعضاء لطرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح، معتبرًا أن الوزير لم يوفق في الرد على محاور استجوابه.

وقال الفضالة في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن ما حصل في جلسة أمس من تقييم لوزيرة الأشغال العامة وزيرة الإسكان د.جنان بوشهري وما أعقبه من تقديم طلب طرح ثقة وإعلان الوزيرة استقالتها، كل ذلك مرتبط باستجواب وزير الداخلية والصراع الدائر داخل الفريق الحكومي.

وأضاف أن "الشعب الكويتي كاملا يجب أن يعرف حقيقة أن ما يحصل من صراع في الحكومة يجب ألا يستمر، ونؤيد استقالة الوزيرة ولكن أيضا ما حصل في استجواب وزير الداخلية واضح انه نتاج صراع بدا يظهر للعلن.

وأكد أن تأييده طرح الثقة بوزير الداخلية ليس فقط بسبب الأمور التي تناولها استجوابه، بل لدلائل كثيرة على مر السنوات الماضية، مضيفا ان البلد بحاجة إلى إدارة قوية وليس حكومة بهذا الشكل وزراؤها يضربون بعضهم البعض ويحاولوا جر مجلس الأمة لهذا الصراع.

وناشد الفضالة سمو أمير البلاد بإقالة الحكومة كاملة، لعدم إمكانية استمرارها في ظل صراع داخلي قائلا "رسالتنا لك يا صاحب السمو بأننا نريد أن يتم حل هذه الحكومة وتنتهي المشاكل الموجودة بها".

## الغانم عزى نظيريه في أفغانستان بضحايا التفجير الإرهابي

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقيتين إلى رئيس مجلس الشيوخ الأفغاني فضل هادي مسلميار، ورئيس البرلمان الأفغاني مير رحمن رحماني أعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا التفجير الإرهابي الذي وقع بالقرب من مقر وزارة الداخلية في العاصمة (كابول) وأسفر عن سقوط عدد من الضحايا والمصابين.

وأكد الغانم في برقيته استنكاره الشديد لمثل هذه الأعمال الإرهابية والتضامن التام والكامل مع الشعب الأفغاني الصديق.